قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية – دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)

The role of the internal control system in reducing banking risks - study of the status of banks approved in Algeria (With reference to international models)

حاج قويدر قورين [1]*، ابو بكر الصديق قيداون [2]، بن يوسف أحمد [3]
[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال: 2019/06/27
المراجعة: 2019/10/13
القبول: 2019/11/19

الكلمات المفتاحية:
نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، البنوك التجارية، التدقيق.

ملخص

في الجزء الأول من هذه الدراسة سوف ندرس نظام الرقابة الداخلية من خلال معالجة مفاهيم ونماذج الرقابة الداخلية الدولية (كوزو، بازل، كوبيت). في الجزء الثاني، سنتناول إدارة المخاطر البنكية من خلال تحديد مفهومها والنماذج الدولية الأكثر أهمية. (كوزو 2017، بازل 3، ايزو 310000). في الجزء الثالث ، أجرينا دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية لتحديد مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية. واستخدمنا طريقة الاستبيان لجمع النتائج وتحليلها من خلال برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية.

Key words:
Internal control system, Risk management, Commercial banks , Audit.

Abstract

In the first part of this study, we will examine the internal control system by addressing the concepts and models of international internal control (COSO, BASEL, COBIT). In Part II, we will address banking risk management by defining its concept and the most important international models. (COSO 2017, BASEL 3, ISO 310000). In the third part, we conducted a field study in the Algerian banks to determine the contribution of the internal control system in the reduction of banking risks, using the questionnaire method to collect and analyze the results through the (SPSS V24).

* Corresponding author at: Hassiba benouali University of Chlef. ALGERIA
Email : h.gourine@univ-chlef.dz

1.مقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أبرز الأنظمة التي تساهم في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية والمالية ، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم مفاهيم ونماذج تساهم في تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية، وتجعله يحقق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الاقتصادية والمالية (مثل البنوك).

ولإدارة المخاطر البنكية بفعالية وجب وجود نظام للرقابة الداخلية في البنوك يسمح بضبط وتنظيم مختلف العمليات الجارية في البنك، ولزيادة فعالية هذا النظام يجب توفر قسم للتدقيق الداخلي بالبنك يقوم بتقييمه من خلال اكتشافه لنقاط القوة ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها من خلال عمليات التنسيق التي يقوم بها هذا القسم مع قسم إدارة المخاطر واللجنتين المشرفتين عليهما بالبنك (لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر).

إشكالية الدراسة

من أجل ربط الجانب النظري من دراستنا بالجانب التطبيقي قمنا بدراسة استقصائية في البنوك المعتمدة في الجزائر من أجل معرفة الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية، لذا ومن أجل الاحاطة بحيثيات هذا البحث نطرح الاشكالية التالية:

هل يساهم نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية ؟

فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0,05)$، **بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية.**

وتتفرع الفرضية الرئيسية الى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية** 01 نظام الرقابة الداخلية يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

- **الفرضية** 02 إدارة المخاطر البنكية تتمثل في الآليات المتبعة من قبل القائمين على البنك، من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنك.

- **الفرضية** 03 وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0,05)$، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية في ظل التدقيق الداخلي والنماذج الدولية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا فيما يلي:

- القيمة الجوهرية التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية، باعتباره مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في تنظيم مختلف الإجراءات المعمول بها في البنوك؛

- المكانة التي تحتلها عمليات إدارة المخاطر وانعكاساتها إما إيجابية أو سلبية، وذلك حسب الكفاءات والقدرات التي يمتلكها القائمين عليها؛

الدراسات السابقة

- دراسة "**إبراهيم العدي ورنا الصقور**" **سنة** 2014 **تحت عنوان**: " **مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**"، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات المساهمة، وإبراز مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من تلك الممارسات، وضم مجتمع الدراسة مجموعة من المهنيين والأكاديميين الذين تم التوزيع عليهم 160 إستبانة، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان، أن عناصر نظام الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي تؤدي دورا هاما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة "**فضيلة بوطورة والشريف بقة**" **سنة** 2015 **تحت عنوان**: "**دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية والريفية** (BADR) **الجزائر**"، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 83.56%.

- دراسة " **Inaam M. Al-Zwyalif** " سنة 2015 تحت عنوان: "**The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan**"، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور مكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصالات والمعلومات والمتابعة) في تعزيز أركان الحوكمة (المساءلة، الإنصاف، المسؤولية والشفافية)، ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة تم إعداد إستبانات وتوزيعها على (الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، المديرين الماليين، رؤساء قسم المحاسبة والمدققين الداخليين) لـ 27 مؤسسة تأمين أردنية، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يلي:

- للرقابة الداخلية دور أساسي في تعزيز أركان الحكومة في مؤسسات التأمين الأردنية؛

- لنجاح الحوكمة يتطلب الإمتثال مع كل مكونات الرقابة الداخلية.

2ـ الاطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

1.2ـ مفهوم نظام الرقابة الداخلية

عرَّف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) نظام الرقابة الداخلية عن طريق معيار التدقيق الدولي (ISA400) على أنه " عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها إدارة أي مؤسسة لمساعدتها في تحقيق أهدافها والإلتزام بهذه السياسات لضمان حماية أصولها وإكتشاف الغش ومنع الأخطاء وتوفير معلومات مالية في الوقت المناسب"[1].

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عرَّفه على أنه" عبارة عن خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق التي تساهم في التنسيق في مختلف الأعمال التجارية من أجل حماية الأصول[2] والتحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتقيد بالسياسات الإدارية التي تم وضعها[3]

أما نموذج الرقابة الكندي (COCO) الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) عرَّفه على أنه "عنصر من عناصر التنظيم (بما في ذلك الموارد، العمليات، الثقافة والمهام) التي تساعد على تحقيق الأهداف".

أما في الجزائر وضع المشرع النظام رقم 11 -08 خاص بنظام الرقابة الداخلية في البنوك، وتتمثل أهم مواد هذا النظام فيما يلي[4]:

المادة 3: تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان التحكم في النشاطات؛ السير الجيد للعمليات الداخلية؛ الأخذ بعين الإعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية؛ إحترام الإجراءات الداخلية؛ المطابقة مع الأنظمة والقوانين؛ الشفافية ومتابعة العمليات البنكية؛ موثوقية العمليات المالية؛ الحفاظ على الأصول؛ الاستعمال الفعال للموارد.

المادة 4: يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه : نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛ هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛ أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛ أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛ نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

المادة 5: ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة في هذا النظام، مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

2.2ـ مقومات نظام الرقابة الداخلية

ـ **الخطة التنظيمية**: يجب أن تكون مرنة لمقابلة أي تطوير للمؤسسة في المستقبل، وأن تكون بسيطة وواضحة حتى يفهمها جميع العاملين[5].

ـ **نظام محاسبي سليم**: يتسم بالبساطة والوضوح من حيث بيان الدورة المحاسبية والمستندية بالشكل الذي يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة خلال المراحل التي تمر بها المستندات.

ـ **الفصل بين المسؤوليات**: يجب أن يتم الفصل بين مسؤوليات العاملين، من أجل التقليل من فرص الغش أو احتمال حدوث أخطاء غير متعمدة في الكشوف المالية.

ـ **موظفين أكفاء**: يجب أن يكون الطاقم الذي يتولى نظام الرقابة ذو كفاءة عالية.

ـ **رقابة الأداء**: يجب الإلتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي إنحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.

ـ **قسم التدقيق الداخلي**: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة.

3.2ـ النماذج الدولية لنظام الرقابة الداخلية البنكية

أ ـ **نموذج COSO2013**: في ماي 2013 قامت **COSO** بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية يعكس التغييرات التي حدثت في عالم الأعمال على مدى 20 عاما منذ إطلاق الإطار الأصلي، ويتمثل هذا الإطار الجديد فيما يلي[6] :

الشكل (1) **نموذج** COSO **للرقابة الداخلية** 2013



Source: (COSO. (2013). *The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO).* COSO Framework & SOX Compliance, USA p4

وتتمثل المراحل الزمنية لإنجاز هذا الإطار الجديد (**COSO 2013**) فيما يلي:

الشكل (**2**) مراحل إنجاز الإطار الجديد (**COSO 2013**)



Source :(theccia), T. C. (2012). *Internal control - integrated framework post public exposure version.* usa. *p. 14*

ب-نموذج بازل (BASEL) **للرقابة البنكية**: يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة بازل من مجموعة من المكونات والمتمثلة فيما يلي :

ب-1 الإشراف الإداري وثقافة الرقابة: يضم هذا المكون ثلاثة مبادئ والمتمثلة في:

المبدأ الأول: ينص على:

- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن الموافقة والمتابعة بصورة دورية لإستراتيجيات الأعمال والسياسات الهامة للبنك؛

- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن فهم المخاطر الأساسية التي يديرها البنك، وتحديد المستويات المقبولة لهذه المخاطر وضمان أن تتخذ الإدارة العليا الخطوات اللازمة لتحديد، قياس، متابعة والرقابة على هذه المخاطر؛

- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن الموافقة على الهيكل التنظيمي؛

- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان بأن الإدارة العليا تقوم بمتابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛

- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن ضمان وضع نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية والحفاظ عليه.

المبدأ الثاني: ينص على:

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة؛

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير العمليات التي تحدد، تقيس، تتابع وتراقب المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن المحافظة على الهيكل التنظيمي الذي يحدد بوضوح السلطات والمسؤوليات وعلاقات الإبلاغ؛

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان تنفيذ المسؤوليات تنفيذا فعالا؛

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن وضع سياسات الرقابة الداخلية المناسبة

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن متابعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

المبدأ الثالث: ينص على:

- يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية تعزيز معايير الأخلاق والنزاهة، وإرساء ثقافة داخل البنك التي تؤكد وتبرهن لجميع مستويات الموظفين على أهمية نظام الرقابة الداخلية؛

- يجب على جميع الموظفين في البنك أن يفهموا دورهم في عملية الرقابة الداخلية وأن يشاركوا مشاركة كاملة في هذه العملية.

ب-2 الإعتراف بالمخاطر وتقييمها: يضم هذا المكون (العنصر) المبدأ التالي:

المبدأ الرابع: ينص على:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال تحديد المخاطر المادية التي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك، بحيث يجب الإعتراف بها وتقييمها بصورة مستمرة؛

- يجب أن يشمل التقييم جميع المخاطر التي يواجهها البنك (مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة)؛

- يحتاج نظام الرقابة الداخلية إلى تعديل بشكل مناسب لمعالجة أي مخاطر جديدة أو غير مضبوطة سابقا.

ب-3 أنشطة الرقابة وفصل المسؤوليات: يضم هذا المكون (العنصر) المبدئين التاليين:

المبدأ الخامس: ينص على:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود هيكل رقابة مناسب، مع تحديد أنشطة الرقابة عند كل مستوى من مستويات الأعمال؛

- يجب أن تكون أنشطة الرقابة جزء لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك؛

المبدأ السادس: ينص على:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود فصل مناسب للمسؤوليات، من أجل تجنب تداخل المسؤوليات بين الموظفين؛

- يجب تحديد مجالات التداخل بين المسؤوليات والعمل على التقليل منها، وإجراء متابعة مستقلة لها.

ب-4 الإتصالات والمعلومات: يضم هذا المكون (العنصر) ثلاثة مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

المبدأ السابع: ينص على:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود ما يكفي من البيانات الداخلية المتعلقة بالجانب المالي والتشغيلي والإمتثال للوائح والقوانين، وكذلك معلومات السوق الخارجية حول الأحداث والشروط ذات الصلة بإتخاذ القرار؛

- يجب أن تكون المعلومات موثوقة وفي الوقت المناسب، وأن تقدم بشكل متسق.

المبدأ الثامن: ينص على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود أنظمة معلومات موثوقة تغطي جميع الأنشطة الهامة للبنك؛

المبدأ التاسع: ينص على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب

وجود قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن جميع الموظفين لديهم الفهم الكافي حول السياسات والإجراءات والإلتزام بها، وأن المعلومات الأخرى ذات الصلة تصل إلى الموظفين المناسبين.

ب-5 متابعة الأنشطة وتصحيح نقاط الضعف: يضم هذا المكون (العنصر) ثلاثة مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

المبدأ العاشر: ينص على:

- يجب متابعة فعالية الرقابة الداخلية للبنك بشكل مستمر؛

- يجب أن تكون عملية متابعة المخاطر الرئيسية جزءا من الأنشطة اليومية التي يقوم بها البنك، فضلا عن عمليات التقييم الدورية التي تجريها دوائر الأعمال والتدقيق الداخلي.

المبدأ الحادي عشر: ينص على:

- يجب أن يكون تدقيق داخلي فعال وشامل لنظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به موظفون مستقلون من الناحية التشغيلية ومدربون تدريبا مناسبا؛

- التدقيق الداخلي يعتبر جزء من عملية متابعة نظام الرقابة الداخلية، ويجب أن تقدم تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة التدقيق التابعة له، بالإضافة إلى تقديم التقارير للإدارة العليا.

المبدأ الثاني عشر: ينص على أن نقاط الضعف يتم تحديدها من طرف دوائر الأعمال، التدقيق الداخلي أو موظفي الرقابة الآخرين، بحيث يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى المستويات الإدارية المناسبة ومعالجتها فورا.

ب-6 تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل السلطات الإشرافية: ينص هذا المكون على المبدأ التالي:

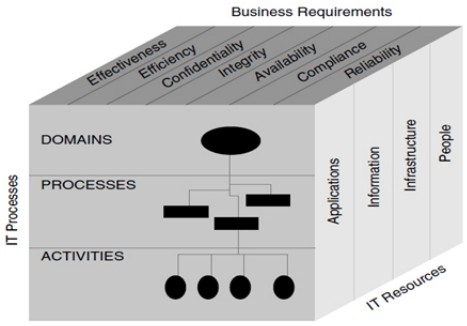
المبدأ الثالث عشر: ينص على:

- يتعين على السلطات الإشرافية أن يطلبوا من جميع البنوك بغض النظر عن حجمها، أن يكون لديها نظام فعال للرقابة الداخلية يتناسب مع طبيعة تعقيد المخاطر الملازمة في أنشطته داخل وخارج الميزانية والتي تستجيب للتغييرات في بيئة البنك وظروفه؛

- في حال ملاحظة السلطات الإشرافية بأن نظام الرقابة الداخلية غير كاف أو غير فعال بالنسبة للمخاطر التي تواجه البنك (لا يغطي جميع المبادئ المذكورة سابقا)، يجب على السلطات الإشرافية أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

ج- نموذج Cobit : ويتم إصدار معايير وإطار هذا النموذج من قبل معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات **(ITGI)** والذي يرتبط إرتباطا وثيقا بالمنظمة المهنية "جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات"**(ISACA)**، والتي تأسست سنة 1969 من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد الذين أدركوا إلى الحاجة إلى مصدر مركزي للمعلومات والتوجيه يتعلق بضوابط الرقابة على أنظمة الكمبيوتر، والشكل التالي يبين لنا هذا النموذج[8] :

الشكل (3) **مكعب** Cobit



Source : *MOELLER, R. R. (2008). Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL,. USA- New Jerse: John Wiley & Sons. p. 125*

ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق ما يلي[9]:

- إتاحة الفرصة لإدارة المؤسسة للقيام بالمقارنة المرجعية (Benchmark) فيما يتعلق بحماية تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها؛

- اطمئنان مستخدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات على كفاية الحماية وتوفر الرقابة المناسبة؛

- يستطيع المدقق من إبداء رأيه فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وتقديم نصائحه على مدى توفر الأمن لتكنولوجيا المعلومات.

3- الاطار النظري لإدارة المخاطر البنكية

1.3- مفهوم إدارة المخاطر

عرَّف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر بأنها " عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها" [10].

أما)لجنة بازل للرقابة البنكية(عرَّفتها بأنها " تتعلق بتدنية إحتمال عدم قدرة المقترضين أو الطرف المقابل على الوفاء بإلتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها " [11].

أما معهد إدارة المخاطر **(IRM)** عرفها بأنها " الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط " [12].

2.3- نماذج إدارة المخاطر

أ-النموذج الحديث **(COSO2017)**: في 21 أكتوبر 2014 أعلنت لجنة **(COSO)** عن إطلاق مشروع لتحديث " الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية" الصادر سنة 2004، بحيث قامت بعرض النموذج الحديث في 6 سبتمبر 2017 المسمى

بـــ "إدارة المخاطر المؤسسية- التكامل مع الإستراتيجية والأداء" على موقعها الرسمي".

الشكل (4) **مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية حسب** COSO2017



***Source** : COSO. (2017). Enterprise Risk Management, Integrating with Strategy and Performance, (Executive Summary. , pp. 6-7)*

من خلال الشكل يتضح لنا أن[13] : النموذج الحديث " إدارة المخاطر المؤسسية- التكامل مع الإستراتيجية والأداء"، يتكون من خمس مكونات وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ، بحيث تتمثل هذه المكونات فيما يلي:

أ-1- **الحوكمة والثقافة**: تشدد الحوكمة على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة وتحديد مسؤوليات الإشراف عليها، أما الثقافة تتمثل في توافقها مع القيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة وفهم المخاطر في المؤسسة.

أ-2- **الإستراتيجية وضبط الأهداف**: تساهم إدارة المخاطر الإستراتيجية في ضبط الأهداف أثناء عملية التخطيط بصورة مشتركة.

أ-3- **الأداء**: يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الإستراتيجية والأهداف التشغيلية، بحيث تعطى الأولوية للمخاطر وفقا لأهميتها في سياق قدرة المؤسسة على تحملها، من خلال إختيار المؤسسة لطرق معالجة المخاطر وتحليلها، كما يجب إبلاغ نتائج هذه العملية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بالمخاطر.

أ-4- **الفحص والتعديل**: عند فحص أداء الكيان، يجب على المؤسسة أن تنظر في كيفية عمل مكونات إدارة المخاطر مع مرور الوقت.

أ-5-**المعلومات، الاتصالات والتقارير** : تتطلب إدارة المخاطر المؤسسية عملية مستمرة للحصول على المعلومات الضرورية من المصادر الداخلية والخارجية، والتي تنتقل بطريقة من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.

ب - نموذج بازل (3)

تتمثل المحاور التي تم وضعها في هذه الاتفاقية فيما يلي:

ب1ـ المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ إستحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند (الشريحة الثانية) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك[14].

ب-2- **المحور الثاني**: تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية[15].

ب-3- **المحور الثالث**: قامت اللجنة بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وتم صياغة هذه النسبة على الشكل التالي[16].

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الاصول داخل وخارج الميزانية}} > 3\%$$

ب-4- المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون إتباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الإقتصادية في مرحلة النمو والإزدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الإقتصادي وتطيل مداه.

المحور الخامس: يخص مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، فإقترحت لجنة بازل إعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها، وتم صياغة النسبتين الأولى والثانية على الشكل التالي[17]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقديةالخارجة خلال ثلاثين يوم}}$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}$$

ج. نموذج ISO31000:2009

تم وضع "إطار إدارة المخاطر المؤسسية" من طرف المنظمة الدولية للقياس (ISO) في سنة 2009[18]، بحيث يتكون هذا النموذج من العناصر التالية:

ج-1- **المبادئ**: تتمثل المبادئ الخاصة بهذا النموذج في[19]:

- يجب أن تقوم إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من جميع العمليات التنظيمية؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء من عملية إتخاذ القرار؛
- تعالج إدارة المخاطر بشكل واضح حالات "عدم اليقين"؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر ذات منهج، منظمة وتتم في الوقت المناسب؛
- تستند إدارة المخاطر إلى أفضل المعلومات المتاحة؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر مصممة؛
- يجب أن تراعي إدارة المخاطر العوامل البشرية والثقافية؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر شفافة وشاملة؛
- يجب أن تتميز إدارة المخاطر بالديناميكية، التكرارية والاستجابة للتغييرات؛
- يجب أن تسهل إدارة المخاطر التحسين المستمر للمؤسسة.

ج-2- **مكونات إدارة المخاطر**

- **التفويض والالتزام**: تحتاج إدارة المؤسسة إلى إثبات التزامها القوي والمستدام لإدارة المخاطر من خلال تحديد سياسة إدارة المخاطر، الأهداف، ضمان الامتثال القانوني والتنظيمي، ضمان تخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر وتوصيل منافع إدارة المخاطر إلى جميع أصحاب المصلحة.

- **تصميم إطار إدارة المخاطر**: قبل التنفيذ يجب على المؤسسة تصميم إطار إدارة المخاطر الذي يتضمن ما يلي: فهم المؤسسة وسياقها؛ وضع سياسة إدارة المخاطر؛ ضمان المساءلة والكفاءة المناسبة لإدارة المخاطر؛ دمج إدارة المخاطر في العمليات التنظيمية؛ تخصيص الموارد المناسبة؛ إنشاء آليات الاتصال والإبلاغ الداخلية والخارجية.

- **تنفيذ إدارة المخاطر**: يجب على المؤسسة تنفيذ إطار إدارة المخاطر.

- **متابعة وفحص الإطار**: لضمان فعالية إدارة المخاطر، يجب على المؤسسة قياس أداء إدارة المخاطر والتقدم المحقق، فحص ما إذا كان إطار إدارة المخاطر وسياستها وخطتها مازالوا مناسبين وفحص فعالية إطار إدارة المخاطر؛

- **التحسين المستمر**: استنادا لنتائج المتابعة والفحص، يجب اتخاذ قرارات بشأن كيفية تحسين إطار إدارة المخاطر وسياساتها وخططها.

ج-3- **إجراءات إدارة المخاطر**: تتمثل إجراءات إدارة المخاطر حسب هذا النموذج في:

- **إنشاء السياق**: يتمثل في تحديد المؤسسة لأهدافها، بالإضافة إلى تحديد العوامل المشتركة الداخلية والخارجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إدارة المخاطر.

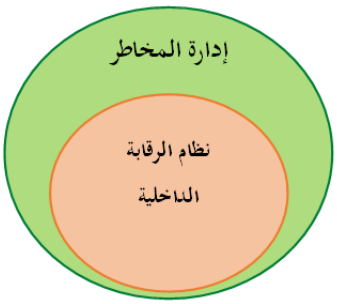
- **تقدير الخطر**: هو العملية الشاملة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، من خلال، تحديد الخطر، تحليل الخطر، تقييم الخطر، التواصل والتشاور والمتابعة والفحص.

3-3- العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر

تعد ادارة المخاطر اسلوبا منتظما لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، أما الرقابة الداخلية تتكون من الاجراءات الداخلية التي تستخدمها المؤسسة في مراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات.

وتعتبر إدارة المخاطر تطورا طبيعياً للرقابة الداخلية، وتسعى معظم البنوك إلى التطبيق الكامل لنماذج الرقابة الداخلية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر.

الشكل رقم (05) **العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر**



المصدر: هيا مروان ابراهيم لظن (2016)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير بعنوان مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، الجامعة الاسلامية بغزة، ص:68.

هناك دور مهم يقوم به نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشان فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكيد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب.

ويساهم نظام الرقابة الداخلية في ادارة المخاطر من خلال [20]:

- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الاجراءات.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص
- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالبنك بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.
- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة الرقابية الفرعية في البنك

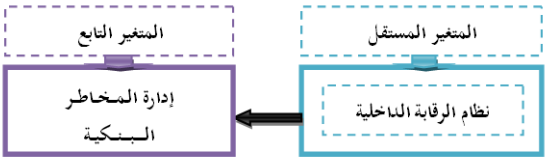
للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.

- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية لكل الانشطة داخل البنك.
- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.

4ـ طريقة وأدوات معالجة البحث وتحليل النتائج

1.4ـ أنموذج الدراسة: يوضح الشكل التالي أنموذج الدراسة:

الشكل رقم (6) **أنموذج الدراسة**



المصدر: من الباحثين

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع بحثنا والموسوم بـــ دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية– دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر"، فإن مجتمع دراستنا يتمثل في البنوك العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنك، والتي تتكون من 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاص، بحيث قمنا بإتباع أسلوب الحصر الشامل، من خلال توزيع الإستبانات على جميع المديريات العامة لهذه البنوك والمتواجدة بـ "الجزائر العاصمة"، والتي تضم المديريات الخاصة بـــ (التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المحاسبة والمالية، لجنة التدقيق ولجنة المخاطر) وهذا ما يتناسب مع طبيعة موضوعنا، ولتوضيح مجريات عملية توزيع الاستبيانات، مع العلم أن سبعة (07) بنوك رفضت استلام الإستبانات بداعي السرية، الجدول التالي يبين توزيع الاستبيانات على البنوك المستلمة :

الجدول (1): **عدد الإستبانات الموزعة والمسترجعة**

الرقم	إسم البنك أو الهيئة	الموزعة	المسترجعة
01	BNA	14	7
02	BADR	12	12
03	CPA	13	10
04	BEA	7	6
05	BDL	16	16
06	Alsalam Bank	2	1
07	Housing Bank	6	6
08	Arab Bank	34	3
09	Albaraka Bank	13	12
10	CNEP	8	5
11	Société Générale Algérie	14	0
12	Trust Bank Algeria	11	9
13	Natixis Algérie	14	1
	المجموع	134	88

المصدر: من اعداد الباحثين

يتضح لنا بأن عدد البنوك التي استلمت الإستبانات تقدر بـ 13 بنكا، تتمثل في 6 بنوك عمومية و7 بنوك خاصة، أما إجمالي الإستبانات الموزعة على البنوك يقدر بـــ 134، تم استرجاع منها 88 إستبانة، أي 46 إستبانة لم يتم إسترجاعها بسبب الإنشغالات اليومية للإطارات المتواجدة بالبنوك (إجتماعات، دورات تدريبية، ملتقيات...إلخ)، بالإضافة إلى التقصير من بعض الإطارات من خلال عدم إعطاء الاهتمام الكامل للبحوث العلمية.

أما الإستبانات الصالحة للتحليل تم قبول 66 إستبانة من مجموع 88 المسترجعة، أي 22 إستبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم إتمام الإجابات الخاصة بكل محاور الدراسة، أو إعطاء أكثر من إجابة على عبارة واحدة.

3.4ـ تحليل النتائج

أ- تحليل نتائج المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) لتوضيح نتائج هذا المتغير، لدينا الجدول التالي:

الجدول (2): **نتائج المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية)**

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العليا للبنك	4	0.85	مرتفع	2
يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف مجلس إدارة البنك	3.92	0.89	مرتفع	4
تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالبنك بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية	3.98	0.91	مرتفع	3
يقوم مجلس الإدارة بمتابعة تطبيق الإدارة للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	3.78	0.85	مرتفع	5
تعتمد الإدارة العليا على نموذج COSO عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية	3.31	0.91	متوسط	7
تعتمد الإدارة العليا على نموذج Cobit عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الإلكترونية	3.18	0.76	متوسط	8
تمتثل الإدارة العليا للبنك لمتطلبات بازل 3 عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية	3.39	1	مرتفع	6
يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالبنك	4.28	0.90	م.جدا	1
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام	3.73	0.88	مرتفع	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

من خلال نتائج الجدول (2)، والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثامنة " يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالبنك" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4.28" وإنحراف معياري قدره "0.90"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الأولى "يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العليا للبنك" بمتوسط حسابي قدره "4" وإنحراف معياري قدره "0.85"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثالثة "تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالبنك بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره "3.98" وإنحراف معياري قدره "0.91"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الثانية "يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف مجلس إدارة البنك" بمتوسط حسابي قدره "3.92" وإنحراف معياري قدره "0.89"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الرابعة "يقوم مجلس إدارة البنك بمتابعة مدى تطبيق الإدارة العليا والموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره "3.78" وإنحراف معياري قدره "0.85"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "تمتثل الإدارة العليا للبنك لمتطلبات بازل 3 عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره "3.89" وإنحراف معياري قدره "1"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الخامسة "تعتمد الإدارة العليا على نموذج COSO عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية" بمتوسط حسابي قدره "3.31" وإنحراف معياري قدره "0.91"، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة السادسة "تعتمد الإدارة العليا على نموذج Cobit عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الإلكترونية" بمتوسط حسابي قدره "3.18" وإنحراف معياري قدره " 0.76".

إن إتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "مرتفع"، نتج عنه إتجاه عام "مرتفع" بمتوسط حسابي قدره "3.73" وإنحراف معياري قدره "0.88"، بإستثناء العبارتين (الخامسة والسادسة) المتعلقتين بنماذج إعداد نظام الرقابة الداخلية (COSO, Cobit) كان إتجاههما "متوسط"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "محايد"، وهذا يعني عدم الإعتماد على هذين النموذجين في إعداد نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنوك.

ب. تحليل نتائج المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية) لتوضيح نتائج هذا المتغير، لدينا الجدول التالي:

الجدول (3): **نتائج المتغير التابع** (**إدارة المخاطر البنكية**)

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية	3.89	0.83	مرتفع	2
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك	3.78	1.04	مرتفع	3
يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الإستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك	3.63	0.83	مرتفع	5
يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي.	3.66	0.88	مرتفع	4
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج COSO الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر	3.43	0.68	مرتفع	7
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج ISO31000 في إدارته للمخاطر	3.31	0.63	متوسط	8
يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات بازل 3 عند إدارته للمخاطر	3.48	0.91	مرتفع	6
يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية	4.04	0.83	مرتفع	1
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام	3.65	0.82	مرتفع	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

من خلال نتائج الجدول (3)، والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثامنة "يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4.04" وإنحراف معياري قدره "0.83"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الأولى "يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية" بمتوسط حسابي قدره "3.89" وإنحراف معياري قدره "0.83"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثانية " تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "3.78" وإنحراف معياري قدره "1.04"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الرابعة " يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي قدره "3.66" وإنحراف معياري قدره "0.88"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الثالثة

"يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الإستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "3.63" وإنحراف معياري قدره "0.83"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات بازل 3 عند إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "3.48" وإنحراف معياري قدره "0.91"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الخامسة "يتبع قسم إدارة المخاطر نموذجCOSO الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "3.43" وإنحراف معياري قدره "0.68"، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة السادسة "يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج ISO31000 في إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "3.31" وإنحراف معياري قدره "0.68".

إن إتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "مرتفع"، مما نتج عنه إتجاه عام "مرتفع" بمتوسط حسابي قدره "3.65" وإنحراف معياري قدره "0.82"، بإستثناء العبارة (السادسة) المتعلقة بإعداد نموذج إدارة المخاطر وفقا لـ "ISO31000" التي كان إتجاهها "متوسط"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "محايد"، وهذا يعني عدم الإعتماد على هذا النموذج لإدارة المخاطر في البنوك، والإعتماد على نموذج "COSO" وهذا ما تفسره نتيجة العبارة الخاصة به العبارة (الخامسة) والتي كان إتجاهها "مرتفع"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "موافق".

ج. تحليل نتائج الفرضية التطبيقية: "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية في ظل التدقيق الداخلي والنماذج الدولية"؛ بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4): **نتائج تحليل أثر نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية**

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F المجدولة	(α)	(R^2)	(R)
الإنحدار	4.015	1	4.015	13.305	4	0.001	0.172	0.415
الخطأ	19.314	64	0.302					
المجموع	23.330	65						

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج (SPSS V24)

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول (4) إلى وجود أثر لأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0.001" وهو أقل من "0.05"، وقيمة (F المحسوبة =13.305) أكبر من قيمة (F المجدولة =4)، ومعامل الإرتباط (R=0.415) يدل على وجود "علاقة ضعيفة" بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2=0.172) الذي يفسر أن ماقيمته "17.2%" من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر البنكية ناتج عن أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ" 82.8%" يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية والتي تنص على" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية".

5ـ خلاصة

بعدما تطرقنا للجانب النظري والتطبيقي لدراستنا، سنحاول تقديم حوصلة شاملة حول النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي، وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، كما سنحاول تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحسين عمل وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر وتنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المواضيع والتي ستكون بمثابة آفاق لدراستنا، بحيث سنقوم بمعالجتها مستقبلا في شكل مداخلات ومقالات علمية.

1.5ـالنتائج

- تم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أن "نظام الرقابة الداخلية يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن هذه الفرضية تتوافق مع كل المفاهيم الخاصة بنظام الرقابة الداخلية التي تم وضعها من قبل الهيئات التي لها علاقة بنظام الرقابة الداخلية؛

- تم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أن " إدارة المخاطر البنكية تتمثل في الآليات المتبعة من قبل القائمين على البنك، من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنك"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن هذه الفرضية تتوافق مع كل المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر البنكية التي تم وضعها من قبل الهيئات التي لها علاقة بإدارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر البنكية بصفة خاصة.

- اما في يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين

أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0.001" وهو أقل من "0.05"، و قيمة (F المحسوبة =13.305) أكبر من قيمة (F المجدولة =4)، ومعامل الإرتباط (R=0.415) يدل على وجود "علاقة ضعيفة" بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى معامل التحديد (R2=0.172) الذي يفسر أن ما قيمته "17.2%" من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر البنكية ناتج عن أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ" 82.8%" يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية .

2.5- توصيات

- إنشاء "لجنة المخاطر" على المستوى البنوك العمومية مثل ما هو معمول به في البنوك الخاصة، من أجل متابعة عمل قسم إدارة المخاطر والزيادة من فعاليته؛

- قيام البنوك العمومية بمواكبة التحديثات التي تجريها لجنة بازل كل مرة مثل ما هو معمول به لدى البنوك الخاصة التي تواكب كل تحديث تجريه لجنة بازل؛

- وضع قوانين تفعل عمل نظام الرقابة الداخلية في الجزائر، من خلال إلزام البنوك والمؤسسات الإقتصادية بتشكيل قسم خاص ومعاقبة كل من لا يحترم تطبيق هذا الإجراء؛

- إقامة هيئة رسمية تابعة لوزارة المالية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي، أو إلزام المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) إعطاء نفس الإهتمام لهذه الوظيفة مثل ما يبديه لوظيفة "محافظة الحسابات" بإعتباره الهيئة المكلفة بتنظيم عمل المحاسبة والتدقيق في الجزائر؛

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

الإحالات والمرجع

1- الصواف، م. ح. (2011). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. مجلة التقني ، 24 (9) صفحة 4

2-Setiyawati, H., & Nengzih, M. (2014). The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals. Research Journal of Finance and Accounting , 5 (24). p. 173

3- Arthur, F. E. (2016). Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality. Research Journal of Finance and Accounting , 7 (10). p. 63

4- بنك الجزائر رابط الكتروني: . (2019، 05 29). Récupéré sur http://www.bank- of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf

5- علي، آ. ا. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الإداري المالي في مؤسسات التعليم العالي "دراسة حالة بعض الجامعات السودانية2012". مجلة العلوم الإقتصادية ، 16 (43). صفحة 243

6- LLP, R. U. (2013, May). An overview of COSO's 2013 Internal Control-Integrated Framework. 1.p1

7-Basle . (1998, September). FRAMEWORK FOR INTERNAL CONTROL SYSTEMS IN BANKING ORGANISATIONS. Switzerland: Committee on Banking Supervision. PP2-5

8- MOELLER, R. R. (2008). Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL:. USA- New Jerse: John Wiley & Sons. p. 125

9- فيحاء عبد الله يعقوب، و علي حميد نعيم. (2014). دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق إطار (COBIT) (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعة البتروكيمياوية). مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 9، صفحة 97

10- فضيلة بوطورة والشريف بق (2015)، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية- دراسة ميدانية في بنك الفلاحة، مجلة الدشنى للعلوم الإدارية والإقتصادية 5 (1) ، العراق، الصفحة .251

11- Gizaw, M., & Kebede, M (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. African Journal Of Business Management , 9 (2) Nigeria , p60

12- إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة (2017) ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، مجلة الأبحاث الإقتصادية (16)، البليدة، صفحة .78

13- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2017). Enterprise Risk Management. Integrating with Strategy and Performance. Executive Summary. USA pp. 6-10.

14- رجراج، و. (2016). دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة البنكية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية-حالة الجزائر. جامعة الجزائر 3.، ، صفحة 145

15- تومي، إ. (2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية – دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-. جامعة بسكرة، صفحة 182

16- بوشرمة، ع. ا. (2018). مقررات إتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقاتها في الأنظمة المصرفية للدول العربية -دراسة حالة الجزائر والأردن-. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (13)، الصفحة 111.

17- موسى رحماني ومريم زايد (2016) ، إتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، مجلة دفاتر إقتصادية7 (1)، جامعة الجلفة ، الصفحات 35-34.

18- Bennie Seck-Yong Choo & Jenson Chong-Leng Goh (2015). Pragmatic adaptation of the ISO 31000:2009 enterprise risk management framework in a high-tech organization using Six Sigma. International Journal of Accounting & Information Management. Vol (23). No (4). United Kingdom. p 366

19- Arthur J. Gallagher (2015). Gallagher ERM Practice Risk Management's Standard of Practice–An Overview of ISO 31000. USA. JUNE. p 3.

20- إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية(د ارسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، ص: 44.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حاج قويدر، قورين، وآخرون (2020)، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية- دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،ص ص : 35-45.